أدعياء المهدويّة

Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

الإصدار 5 | سلسلة إصدارات مؤسسة الدليل

سلسلة إصدارات مؤسسة الدليل
4

أدعياء المهدويّة

مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

http://aldaleel-inst.com
www.facebook.com/aldaleel.inst

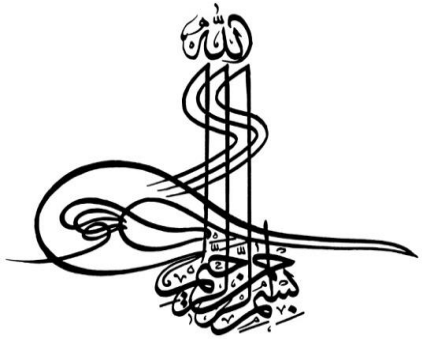

هويّة الكراس

اسم الكراسة: أدعياء المهدوية
المؤلّف: الدكتور عدنان هاشم
المراجعة العلميّة: المجلس العلميّ في مؤسّسة الدليل
التقويم اللغويّ: علي گيم
تصميم الغلاف: محمدحسن آزادگان
الإخراج الفنّيّ :فاضل السوداني
الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة
الرقم الدولي (ISBN): 9789922647265
حقوق الطبع والنشر محفوظةٌ لدى مؤسّسة الدليل

مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

http://aldaleel-inst.com
www.facebook.com/aldaleel.inst

كلمة المؤسّسة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام أبي القاسم محمّدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وبعد.

تعدّ المنظومة الفكريّة العقديّة من أهمّ دعائم شخصيّة الإنسان وتميّزه البشريّ؛ فهي الّتي تحدّد نظرته العامّة للكون وعلاقته به، ولها تأثيرٌ مباشرٌ على مساره السلوكيّ وعلى طبيعة تعاطيه مع محيطه ونمط الحياة الّتي يعيشها، هٰذا على صعيد الفرد، وأمّا على صعيد المجتمع فإنّ المنظومة الفكريّة العقديّة تنعكس على مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع، كما أنّها تحدّد نوع النظم (السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة) الّتي تحكم تلك العلاقات.

وعلى هذا فالمنظومة الفكريّة والعقديّة تتحكّم بمصير الإنسان، فإمّا أن تصنع له سعادةً واستقرارًا وحياةً كريمةً، وإمّا أن تغرقه في شقاءٍ وفوضى وإذلالٍ.

فينبغي للإنسان أن يعتني بعقيدته، وأن يَطمئنّ لسلامتها من الانحراف والتشويه ، وأن يبادر لمعالجة ما يشوبها بسبب الشبهات.

واليوم وفي ظلّ الظروف الراهنة الّتي يعيشها العالم الإسلاميّ بشكلٍ عامٍّ ، وبلدنا العراق العزيز بشكل خاصٍّ ، ندرك أنّ هناك تهديدًا كبيرًا للفكر والعقيدة الاسلاميّة الحقّة ومن دوائر مختلفةٍ، ونستشعر حاجة مجتمعنا الماسّة والملحة لبيان معالم العقيدة الصحيحة، ورفع الشبهات الّتي ألبست على بعض الناس عقائدهم.

من هنا جاء مشروع **مؤسّسة الدليل للبحوث والدراسات العقديّة** التابعة للعتبة الحسينيّة المقدّسة؛ تلبيّة لهذه الحاجة، وليحمل على عاتقه مسؤوليّة التصدّي لدفع الشبهات والتأكيد على العقائد الحقّة بالوسائل والامكانيات المتاحة؛ وذٰلك للمساهمة في سدّ الفراغ الفكريّ العقديّ الّذي يعاني منه المجتمع.

ومن أبرز تلك الوسائل المعتمدة في مشروعنا أسلوب البحث وفق رؤيةٍ علميّةٍ موضوعيّةٍ، وبخطابٍ سلسٍ شيّقٍ يتناغم مع أغلب شرائح المجتمع ، فكان قرار المجلس العلميّ الموقّر في المؤسّسة إطلاق مشروع سلسلة الكراسة العقدية

وهي مؤلّفاتٌ موجزةٌ في شكلها وحجمها، كبيرةٌ في مضمونها وأهدافها؛ لمعالجة موضوعاتٍ محدّدةٍ وحسب الحاجة الفعليّة.

وبما أنّنا نعيش أيام الغيبة الكبرى لإمامنا المهديّ المنتظر عجل الله فرجه الشريف، الّتي أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله، فعن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «المهديّ من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقًا وخلقًا، تكون به غيبةٌ وحيرةٌ تضلّ فيها الأمم، ثمّ يقبل كالشهاب الثاقب يملأها عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا»[1].

وحيث ظهرت في الآونة الأخير الكثير من الحركات الّتي تدعي انتسابها إلى هٰذه العقيدة الراسخة؛ لاستغلال الناس وإضلالهم عنه عليه السلام جاءت كراسة (أدعياء المهدويّة)؛ لتكون منبّهًا لهم على ذٰلك.

وأخيرًا وليس آخرًا تشكر مؤسّسة الدليل مسؤول وحدة الفكر الإمامي فيها الشيخ الدكتور **عدنان هاشم**؛ لما بذله من

---

1 ـ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، ص 286.

جهدٍ قيّمٍ في كتابة هٰذا البحث، ونرجو له التوفيـق والسـداد، والحمـد لله ربّ العـالمين وصـلّى الله على سـيّدنا محمّـدٍ وآله الطيّبين الطاهرين.

المقدّمة

لا شكّ أنّ أبرز قضيّتين كثر أدعياؤهما في الساحة الإنسانيّة قضيّتا النبوّة والمهدويّة، وهٰذا يرجع لعوامل عديدةٍ، نفسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ، ودخل اليوم عامل المخابرات الدوليّة.

والخطير في الأمر ليس في المدّعي بقدر ما هو في التابع والمقتنع والمناصر؛ لأنّ لازم أن يكون للمدّعي تابعين هو الفتنة والصراع واختلال الأمن وغير ذٰلك. فربّ فكرةٍ تجسّدت في أرض الواقع من خلال المؤمنين بها، ثمّ يتحوّل المؤمنون بها إلى أنصارٍ ثمّ إلى جماعةٍ وربّما إلى دولةٍ، ودونك الوهابيّة وغيرها مثلًا.

ولا أحد يستطيع أن يوقف شلّال الأفكار في عقول البشر، لٰكنّ المهمّ هو أن توضع هٰذه الأفكار في الميزان، أي ميزان العقل والمنطق والشرع؛ لتخرج إلى الواقع نورًا وحضارةً وتقدّمًا وإيمانًا ورقيًّا أخلاقيًّا.

واليوم تواجه عقيدة المهدويّة والانتظار تيّارًا من الانحراف والخرافة يقوده الجهل والتآمر والتكالب على الدنيا من أناسٍ باعوا دينهم بدنياهم، وربّما كانوا أداةً للدوائر الاستخباريّة الأجنبيّة، وغرضهم التلبيس على الناس وحرف الشريعة؛ ممّا يستدعي الوقوف بحزمٍ لكشف الزيف والمدّعيات، فكانت هٰذه الكرّاسة الّتي تتناول بشكلٍ بسيطٍ أدعياء المهدويّة ومدّعياتهم، فتناولنا نماذج من الأدعياء في عصر الغيبة الصغرى، ثمّ عطفنا على ذٰلك بذكر نموذجٍ واحدٍ من الأدعياء في عصر الغيبة الكبرى؛ لكونه موردًا لفتنةٍ معاصرةٍ. ومراعاةً لحجم البحث قمنا ببيان الخرافات الّتي ينفذون من خلالها إلى المجتمع من ادّعاء المعاجز والأحلام والاستخارات،

وأخيرًا أوضحنا حقيقة الرواية الّتي يطلقون عليها رواية الوصيّة.

والمقصود بمصطلح أدعياء المهدوية في هٰذا البحث تلك الظاهرة الشاملة لمنتحلي شخصيّة الإمام الغائب عليه السلام ، أو انتحال شخصيّات عصر الظهور، أو ادّعاء الوكالة عن الإمام واللقاء به.

نساله ـ تعالى ـ أن يكون بحثنا هٰذا نافعًا لمن يريد سلوك طريق الحقيقة والصواب.

رسوخ العقيدة المهدويّة

العقيدة المهدويّة من العقائد الأصيلة في الإسلام، ولا خلاف بين المذاهب الإسلاميّة في أصل ثبوتها، لا سيّما في مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، فإنّ القضيّة فيها أوضح من الشمس في رابعة النهار.

وأمّا في بقيّة المذاهب المعروفة، فالّذي يراجع كتب علمائهم في هٰذا المجال يجد بوضوحٍ هٰذه القضيّة وأنّها من المسلّمات عندهم[1].

أدعياء المهدويّة

إنّ أدعياء المهدويّة على أصنافٍ، فمنهم من يدّعي أنّه شخص الأمام المهديّ عليه السلام، ومنهم من يدّعي النيابة عنه، ومنهم من يدّعي أمورًا مرتبطةً بالإمام والظهور. فليس

1ـ راجع مثلًا: ابن ماجة، عبدالله محمد بن يزيد القزوينيّ، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 2، ص 1366؛ ابن عربيٍّ، الفتوحات المكّيّة، ج 3، ص 327؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدّمة ابن خلدون، ص 251؛ ابن حجرٍ الهيتميّ، أحمد، الصواعق المحرقة، ج 1، ص473.
ونشير إلى ضرورة مراجعة موسوعة الإمام المهديّ الّتي جمعت بحوثًا ورسائل من مؤلّفات علماء مدرسة أهل السنّة حول المهديّ والمهدويّة، رتّبها مهدي فقيه إيماني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة، أصفهان ـ إيران.

المقصود بالمصطلح خصوص تناول قضيّة الغيبة وتفاصيلها، ولا دراسة من يدّعي أنّه شخص الإمام، بل أعمّ من ذٰلك.

ويجمع هٰؤلاء الأدعياء شيءٌ واحدٌ، وهو اتّباع أساليب التدليس والخداع؛ لتمرير ادّعاءاتهم على بسطاء الناس، مثل الاعتماد على الخرافة لجلب الأنصار، والاستناد إلى أمورٍ ليس من شأنها كشف الواقع، كالخيرة والرؤى والأحلام.

إنّ الادّعاءات كثيرةٌ في كلّ قضيّةٍ، ولا سيّما القضايا الدينيّة والسياسيّة المهمّة؛ فينبغي على الإنسان تحصين نفسه من الوقوع في المزالق والمتاهات، وعليه أن يفحص كلّ دعوةٍ، سياسيّةً كانت أم دينيّةً أم علميّةً، ويضعها في ميزان العقل والمنطق؛ لئلّا يكون إمّعةً ينعق مع كلّ ناعقٍ! كما قال أمير المؤمنين عليه السلام عندما قسّم الناس: «الناس ثلاثةٌ: عالمٌ ربّانيٌّ، ومتعلّمٌ على سبيل نجاةٍ، وهمجٌ رعاعٌ أتباع كلّ ناعقٍ، لم يستضيئوا بنور العلم فيهتدوا، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيقٍ فينجوا»[1].

1ـ ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول،

خرافات أدعياء الغيبة الصغرى

سوف نتطرّق في هٰذه الفقرة إلى الخرافات الّتي نادى بها أدعياء المهدويّة، وقد أتت ضمن النماذج الانحرافيّة الّتي ذكرها الشيخ الطوسيّ ﵀ في كتاب (الغيبة)[1]؛ وأردنا بذٰلك أن يعرف القارئ العزيز أنّ أدعياء المهدويّة ليسوا ظاهرةً جديدةً، بل كانوا موجودين منذ ابتداء الغيبة الكبرى، وهم يروّجون الخرافات ذاتها أو ما هو قريبٌ منها، وسوف نذكر منهم أربعة نماذج فقط.

أوّلًا: الشريعيّ

جاء في كتاب (الغيبة): «أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ التَّلَّعُكْبَرِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ: كَانَ الشَّرِيعِيُّ

ص169.

1ـ هناك أيضًا مدّعيان ورد اسمهما في (بحار الأنوار) وهما: الباقطانيّ وإسحاق الأحمر، لٰكن يبدو أنّهما ادّعيا النيابة كذبًا، دون أن يرافق ذلك ادّعاءاتٌ خرافيّةٌ أخرى. [راجع: بحار الأنوار، ج 51، ص 300 وما بعدها]

يُكنَّى بِأَبِي مُحَمَّدٍ. قَالَ هَارُونُ وَأَظُنُّ اسْمَهُ كَانَ الْحَسَنَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَعْدَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنِ ادَّعَى مَقَامًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهُ، وَكَذَبَ عَلَى اللهِ وَعَلَى حُجَجِهِ، وَنَسَبَ إِلَيْهِمْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِمْ، وَمَا هُمْ مِنْهُ بِرَاءٌ، فَلَعَنَتْهُ الشِّيعَةُ وَتَبَرَّأَتْ مِنْهُ، وَخَرَجَ تَوْقِيعُ الْإِمَامِ عليه السلام بِلَعْنِهِ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ. قَالَ هَارُونُ: ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ. قَالَ: وَكُلُّ هٰؤُلَاءِ الْمُدَّعِينَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذِبُهُمْ أَوَّلًا عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنَّهُمْ وُكَلَاؤُهُ، فَيَدْعُونَ الضَّعَفَةَ بِهٰذا الْقَوْلِ إِلَى مُوَالاتِهِمْ، ثُمَّ يَتَرَقَّى [الْأَمْرُ] بِهِمْ إِلَى قَوْلِ الْخَلَّاجِيَّةِ كَمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ الشَّلْمَغَانِي وَنُظَرَائِهِ، عَلَيْهِمْ جَمِيعًا لَعَائِنُ اللهِ»[1].

نلاحظ أنّ هٰذا المدّعي كان من أصحاب الإمامين عليٍّ الهادي والحسن العسكريّ عليهما السلام، لٰكنّه انحرف عن أمرهما.

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 397.

وبشكلٍ عامٍّ يبدأ الادّعاء منذ اللحظة الّتي يدّعي فيها الوكالة أوّلًا عن الإمام، ويتطوّر الأمر عند بعضهم فيدّعي أنّه هو المهديّ، وفي أثناء كلّ ذٰلك يبتدع في الدين ما ليس فيه.

ثانيًا: محمّد بن نصيرٍ النميريّ

قَالَ ابْنُ نُوحٍ: «أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ هِبَةُ اللَّهُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ النُّمَيْرِيُّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو مُحَمَّدٍ ادَّعَى مَقَامَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّهُ صَاحِبُ إِمَامِ الزَّمَانِ، وَادَّعَى [لَهُ] الْبَابِيَّةَ، وَفَضَحَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ بِمَا ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالْجَهْلِ وَلَعْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ لَهُ، وَ تَبَرِّيهِ مِنْهُ وَاحْتِجَابِهِ عَنْهُ، وَادَّعَى ذٰلك الْأَمْرَ بَعْدَ الشَّرِيعِيِّ.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ الْأَنْبَارِيُّ: لَمَّا ظَهَرَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ بِمَا ظَهَرَ لَعَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، فَبَلَغَهُ ذٰلك، فَقَصَدَ أَبَا جَعْفَرٍ رضي الله عنه لِيَعْطِفَ بِقَلْبِهِ عَلَيْهِ أَوْ يَعْتَذِرَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَحَجَبَهُ وَرَدَّهُ خَائِبًا.

وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نُصَيْرٍ النُّمَيْرِيُّ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ نَبِيٍّ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام أَرْسَلَهُ، وَكَانَ

يَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ وَيَغْلُو فِي أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَيَقُولُ فِيهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَيَقُولُ بِالْإِبَاحَةِ لِلْمَحَارِمِ وَتَحْلِيلِ نِكَاحِ الرِّجَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»[1].

لعلّ محمّد بن نصيرٍ أوّل شخصٍ تجاوز جميع الخطوط الحمر في ادّعاءاته، وصولًا إلى الانحراف الأخلاقيّ الشنيع، ثمّ تأسّست بناءً على أفكاره جماعةٌ تسمّى (النميريّة) أو (النصيريّة)، ولم يفصّل الشيخ في الواقع مسألة النميريّ، بل اكتفى بالإجمال العنوانيّ من دعوى الربوبيّة والتناسخ وغير ها.

ثالثًا: أبو طاهرٍ محمّد بن عليّ بن بلالٍ

وقصّته معروفةٌ فيما جرى بينه وبين أبي جعفرٍ محمّد بن عثمان العمريّ رضي الله عنه وتمسّكه بالأموال الّتي كانت عنده للإمام، وامتناعه من تسليمها، وادّعائه أنّه الوكيل، حتّى تبرّأت الجماعة منه ولعنوه وخرج فيه من صاحب الزمان عليه السلام ما هو معروفٌ.

وَحَكَى أَبُو غَالِبٍ الزُّرَارِيُّ قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَاذِيُّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا قَدِ

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 398.

انْضَوَى إِلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ بَعْدَ مَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ، ثُـمَّ إِنَّـهُ رَجَعَ عَنْ ذٰلك وَصَارَ فِي جُمْلَتِنَا، فَسَـأَلْنَاهُ عَـنِ السَّـبَبِ قَـالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ يَوْمًا وَعِنْدَهُ أَخُـوهُ أَبُـو الطَّيِّـبِ، وَابْـــنُ حِـــرْزٍ وَجَمَاعَـــةٌ مِـــنْ أَصْـــحَابِهِ، إِذْ دَخَلَ الْغُلَامُ فَقَالَ: أَبُو جَعْفَـرٍ الْعَمْـرِيُّ عَلَى الْبَـابِ، فَفَزِعَـتِ الْجَمَاعَةُ لِذٰلك، وَأَنْكَرْتُهُ لِلْحَـالِ الَّـتِي كَانَـتْ جَـرَتْ، وَقَـالَ: يَـــــــــــــدْخُلُ، فَـــــــــــــدَخَلَ أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه فَقَامَ لَهُ أَبُو طَاهِرٍ وَالْجَمَاعَةُ وَجَلَسَ فِي صَـدْرِ الْمَجْلِسِ، وَجَلَسَ أَبُو طَاهِرٍ كَالْجَالِسِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَـأَمْهَلَهُمْ إِلَى أَنْ سَكَتُوا.

ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا طَاهِرٍ [نَشَـدْتُكَ اللهَ أَوْ] نَشَـدْتُكَ بـاللهِ أَلَـمْ يَأْمُرْكَ صَاحِبُ الزَّمَانِ عليه السلام بِحَمْلِ مَا عِنْـدَكَ مِـنَ الْمَـالِ إِلَيَّ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. [فَنَهَضَ] أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه مُنْصَرِفًا، وَوَقَعَتْ عَلَى الْقَوْمِ سَكْتَةٌ، فَلَمَّا تَجَلَّتعَنْهُمْ، قَالَ لَهُ أَخُوهُ أَبُو الطَّيِّـبِ: مِنْ أَيْنَ رَأَيْتَ صَاحِبَ الزَّمَانِ؟

فَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ: أَدْخَلَنِي أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه إِلَى بَعْضِ دُورِهِ، فَأَشْرَفَ عَلَيَّ مِنْ عُلُوِّ دَارِهِ، فَأَمَرَنِي بِحَمْلِ مَا عِنْدِي مِنَ الْمَـالِ إِلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ أَبُـو الطَّيِّـبِ: وَمِـنْ أَيْـنَ عَلِمْـتَ أَنَّـهُ صَـاحِبُ

الزَّمَانِ؟ قَالَ: [قَدْ] وَقَعَ عَلَيَّ مِنَ الْهَيْبَةِ لَهُ وَدَخَلَنِي مِنَ الرُّعْبِ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ عليه السلام. فَكَانَ هذا سَبَبَ انْقِطَاعِي عَنْهُ»[1].

إنّ المال يكاد يكون سببًا رئيسيًّا من أسباب الانحراف عن القول الحقّ في القضيّة المهدويّة، فالمدّعي حينما يرى تلك الأموال وتزوغ عينه، يفكّر في كيفيّة الاستحواذ عليها. وبما أنّ قضيّة المهديّ قضيّةٌ دينيّةٌ، فلا بدّ للمدّعي من أن يتشبّث بأمرٍ دينيٍّ، أي أن يؤطّر دعوته بإطارٍ دينيٍّ؛ لكي تكون مسموعةً من الناس، فلا طريق أمامه سوى الادّعاء الكاذب، فيدخل عالم الخرافة كي يقضم منه ما يشاء لما يشاء.

رابعًا: ابن أبي العزاقر

«أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نُوحٍ عَنْ أَبِي نَصْرٍ هِبَةِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَاتِبِ ابْنِ بِنْتِ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي جَعْفَرٍ الْعَمْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَتْنِي الْكَبِيرَةُ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ أَبِي جَعْفَرٍ

1ـ الطوسي، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 399.

الْعَمْرِيِّ ﵁ قَالَتْ: كَانَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ أَبِي الْعَزَاقِرِ وَجِيهًا عِنْدَ بَنِي بِسْطَامَ[1].

وَذَاكَ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا الْقَاسِمِ ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ـ كَانَ قَدْ جَعَلَ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ مَنْزِلَةً وَ جَاهًا، فَكَانَ عِنْدَ ارْتِدَادِهِ يَحْكِي كُلَّ كَذِبٍ وَبَلَاءٍ وَكُفْرٍ لِبَنِي بِسْطَامَ، وَيُسْنِدُهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ، فَيَقْبَلُونَهُ مِنْهُ وَيَأْخُذُونَهُ عَنْهُ، حَتَّى انْكَشَفَ ذٰلك لِأَبِي الْقَاسِمِ ﵁ فَأَنْكَرَهُ وَأَعْظَمَهُ وَنَهَى بَنِي بِسْطَامَ عَنْ كَلَامِهِ، وَأَمَرَهُمْ بِلَعْنِهِ وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ، فَلَمْ يَنْتَهُوا وَأَقَامُوا عَلَى تَوَلِّيهِ. وَذَاكَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَهُمْ إِنَّنِي أَذَعْتُ السِّرَّ وَقَدْ أُخِذَ عَلَيَّ الْكِتْمَانُ، فَعُوقِبْت بِالْإِبْعَادِ بَعْدَ الِاخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ عَظِيمٌ لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ مُؤْمِنٌ مُمْتَحَنٌ، فَيُؤَكِّدُ فِي نُفُوسِهِمْ عِظَمُ الْأَمْرِ وَجَلَالَتُهُ.

فَبَلَغَ ذٰلك أَبَا الْقَاسِمِ ﵁ فَكَتَبَ إِلَى بَنِي بِسْطَامَ بِلَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِمَّنْ تَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلِّيهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِمْ أَظْهَرُوهُ عَلَيْهِ فَبَكَى بُكَاءً عَظِيمًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لِهٰذا الْقَوْلِ بَاطِنًا عَظِيمًا وَهُوَ أَنَّ اللَّعْنَةَ الْإِبْعَادُ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ لَعَنَهُ اللهُ أَيْ

1ـ أسرةٌ شيعيّةٌ معروفةٌ آنذاك.

بَاعَدَهُ اللهُ عَنِ الْعَذَابِ وَالنَّارِ، وَالْآنَ قَدْ عَرَفْتُ مَنْزِلَتِي وَمَرَّغَ خَدَّيْهِ عَلَى التُّرَابِ، وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْكِتْمَانِ لِهٰذا الْأَمْرِ... ثُمَّ ظَهَرَ التَّوْقِيعُ مِنْ صَاحِبِ الزَّمَانِ عليه السلام بِلَعْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [أَبِي الْعَزَاقِرِ] وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِمَّنْ تَابَعَهُ وَشَايَعَهُ وَرَضِيَ بِقَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلِّيهِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهٰذا التَّوْقِيعِ»[1].

الوسائل الخرافيّة في إثبات ادّعاءات المهدويّة

نرى اليوم ونعايش مدّعياتٍ كثيرةً حول القضيّة المهدويّة، ولا نريد استقصاء المدّعين والمدّعيات؛ لأنّه يخرج عن أهداف هٰذه الكرّاسة المختصرة، غير أنّ ذٰلك لا يمنع أن نذكر بعض من ادّعى ما يخالف العقل والنقل، إذ يدّعي أحدهم اليوم أنّه اليمانيّ، وأنّه ابن الإمام المهديّ المنتظر، ولا ندري ما سيدّعيه في قادم الأيّام. وقد استخدم كسابقيه الخرافة من أجل إيهام الناس بدعوته؛ إذ لا بدّ له من وسائل

1ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 403.

كي يصدّقه الناس، وسوف نتطرّق بشكلٍ مجملٍ لهٰذه الوسائل، وهدفنا هو تنبيه القارئ الكريم إلى أنّ هٰذه الوسائل تخالف العقل والنقل ومسلّمات المذهب والإسلام، وكما يلي:

أوّلًا: المعجزة

من أولى المدّعيات الّتي يبثها مثل هٰؤلاء ظهور المعجزة[1] على أيديهم، ومدّعي اليوم يقول إنّه جرت على يديه المعجزة[2]، فيا ترى ما هي معجزته؟

إنّ أوّل معجزةٍ ادّعاها من أجل إثبات أنّه اليمانيّ، وأنّه مرسلٌ من قبل الإمام الحجّة عليه السلام ، هي تصريحه بمعرفة قبر

1ـ نشير باختصارٍ إلى أنّ المشهور في مصطلح المعجزة أنّه خاصٌّ بالأنبياء، أي أنّ المعجزة وصفٌ لخوارق العادات الّتي تجري على أيدي الأنبياء، مثل معجزة شقّ القمر أو إحياء الموتى. أمّا الكرامة فهي وصفٌ لخارق العادة يجري للأولياء أو على أيديهم، كما في طعام مريم عليها السلام ، وهنالك فروقٌ عديدةٌ بين المعجزة والكرامة ذكرت في المطوّلات.

2ـ لمراجعة المعاجز المدّعاة راجع : المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص84.

السـيّدة الزهـراء البتول عليها السلام، فادّعى أنّ الإمـام أخـبره أنّ مـدفنها الشريف ملاصقٌ لمدفن الإمـام الحسـن المجتـبى عليه السلام، وأنّـه مسـتعدٌّ للقسم على ذٰلك[1]!

1ـ وهذا نص الرسالة الموجودة على موقعهم الرسميّ:
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ربّ العالمين، مالك الملك، مجري الفلك، مسخّر الرياح، فـالق الإصـباح، ديّـان الديـن، ربّ العـالمين. الحمـد لله الّذي مـن خشيته ترعد السماء وسكّانها، وترجف الأرض وعمّارهـا، وتمـوج البحار ومن يسبح في غمراتها.
اللّهمّ صلّ على محمّدٍ وعلى آل محمّدٍ الفلك الجارية في اللجج الغامرة، يأمن من ركبها، ويغرق من تركهـا، المتقـدّم لهـم مـارقٌ، والمتـأخّر عنهم زاهقٌ، واللازم لهم لاحقٌ.
﴿سُـورَةٌ أَنزَلْنَاهَـا وَفَرَضْـنَاهَا وَأَنزَلْنَـا فِيهَـا آيَـاتٍ بَيِّنَـاتٍ لَعَلَّكُـمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور: 1]
طلبت من جماعةٍ من العلماء ممّـن يتزعّمـون الطائفـة الشـيعيّة أن يتقدّموا لطلب معجزةٍ وفق صيغة ذكرتها في الصحف الصادرة عـن أنصار الإمام المهديّ عليه السلام، فلم يتقـدّم أحـدٌ مـنهم بطلـب شيءٍ، ولهذا أمرني أبي الإمام المهديّ محمّد بن الحسن العسكريّ عليه السلام أبين شيء من موضعي منه عليه السلام، وهو أنّي وصيّه وأوّل من يحكم من ولده، وأنّي روضةٌ من رياض الجنة أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأوّل معجزةٍ أظهرها للمسلمين وللناس أجمعين هو أنّي أعرف موضع قبر فاطمة عليها السلام، بضعة محمّدٍ صلى الله عليه وآله، وجميع المسلمين مجمعين على أنّ قبر فاطمة عليها السلام مغيّبٌ لا يعلم موضعه إلّا الإمام المهديّ عليه السلام، وهو أخبرني بموضع قبر أمّي فاطمة عليها السلام، وموضع قبر فاطمة عليها السلام بجانب قبر الأمام الحسن عليه السلام وملاصقٌ له، وكأنّ الأمام الحسن المجتبى عليه السلام مدفونٌ في حضن فاطمة عليها السلام، ومستعدٌّ أن أقسم على ما أقول، والله على ما أقول شهيدٌ، ورسوله محمّدٌ صلى الله عليه وآله وعليٌّ عليه السلام الّذي دفن فاطمة عليها السلام، والحمد لله وحده.

وكلّ من يدّعي الاتّصال بالإمام المهديّ عليه السلام ولا يرجع لي في كلّ صغيرةٍ وكبيرةٍ، كاذبٌ مفترٍ على الله ورسوله، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم، والحمد لله وحده.

﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنْ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا ۞ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [سورة الإسراء: 76 و77]

ملاحظةٌ: على كلّ مسلمٍ يقرأ هٰذه الورقة أن يقوم باستنساخها اثنا عشر نسخةً ويقوم بتوزيعها، وعلى من يتمكّن من ترجمتها أن يترجمها إلى اللغة الّتي يستطيع أن يترجمها لها.

بقيّة آل محمّدٍ عليهم السلام الركن الشديد أحمد الحسن وصيّ ورسول الإمام المهديّ عليه السلام إلى الناس أجمعين المؤيّد بجبرائيل المسدّد بميكائيل المنصور بإسرافيل ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ۞ واللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

النقد

حاول هٰذا المدّعي التأثير على الناس من خلال التلاعب بعواطفهم؛ لمعرفته بحبّ الناس وتلهّفهم لمعرفة قبر السيّدة الزهراء عليها السلام. وما ادّعى أنّه معجزةٌ هو في الحقيقة خروجٌ عن تعريف المعجزة علميًّا؛ إذ إنّ تعريفها: أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدّي، مع عدم المعارضة[1]. فأيّ أمرٍ خرق العادة في مجرّد ادّعاءٍ كلّ أحدٍ يستطيع أن يدّعيه؟ فلم يحدث شيءٌ على أرض الواقع كتسبيح الحصى في يده أو شقّ القمر أو إحياء الموتى كما حصل ذٰلك على يد الأنبياء عليهم السلام.

---

1 شوّال 1424هـ. ق

[يلاحظ وجود أخطاءٍ لغويّةٍ وركّةٍ في النصّ، بيد أنّنا أبقينا عليها كما هي ولم نتلاعب بها، ولا ندري كيف يكون وصيّ الإمام المهديّ عليه السلام جاهلًا بأبسط قواعد اللغة؟!]

http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra

https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg4

1ـ السبحانيّ، جعفرٌ، محاضراتٌ في الإلٰهيّات، ج 1، ص 11.

أنّه قال أستطيع أن أقسم على هٰذه المعجزة، وهٰذا من الغرائب، فكيف يكون المدّعي هو صاحب اليمين؟! فالشرع يقول البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر.

ادّعاؤه مخالفٌ للروايات الّتي تذكر أنّ الإمام الحسن عليه السلام دفن بعيدًا عن أمّه[1]، وأنّ المراد بأمّه في الروايات الّتي ذكرت أنّه دفن قرب أمّه فاطمة هو جدّته السيّدة فاطمة بنت أسدٍ رضي الله عنها[2].

إنّ هٰذا الادّعاء مطابقٌ لقول من يدّعي بأنّ مدفنها عليها السلام في البقيع؛ الأمر الّذي يجعله في دائرة الشكّ.

ثانيًا: المنامات

1ـ انظر: الكلينيّ، محمّد بن يعقوب، الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على الحسين بن عليٍّ، ج 1، ص 292.

2ـ انظر: الراونديّ، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج 1، ص 242، وجاء فيها: «يا أخي احملني على سريري إلى قبر جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله، لأجدّد به عهدي، ثمّ ردّني إلى قبر جدّتي فاطمة بنت أسدٍ فادفني هناك».

ادّعى أنّ هناك مئة شخصٍ رأوا الأئمّة عليهم السلام في المنام، وأخبروهم بضرورة تأييده ونصرته؛ ولذلك فإنّ أيّ شخصٍ يريد ذلك فما عليه إلّا أن يسأل الله بأن يريه حقيقة أمره في المنام[1].

النقد

إنّ أدعاءه بوجود مئة نفرٍ رأوا هذه المنامات بحاجةٍ إلى دليلٍ، وبحاجةٍ إلى أن نرى كلّ واحدٍ منهم ونطمئنّ بوجودهم، هذا فضلًا عن أنّه لو كانوا ألف شخصٍ فلا قيمة لمناماتهم؛ لعدم حجّيّة هذه المنامات عقلًا وشرعًا.

1ـ انظر: العقيلي، ناظم، لعلّكم تهتدون، ص 7. وكذلك انظر: العقيليّ، ناظم، البلاغ المبين – الحلقة الثانية – (الرؤيا حجّةٌ)، وهو كتابٌ يقع في 40 صفحةً يسرد المؤلّف فيه أسماء (رجالٍ ونساءٍ) ادّعوا أنّهم رأوا رؤًى تأمرهم أو تبشّرهم باتّباع هذا المدّعي وأنّه اليمانيّ. وكذلك انظر: أبو رغيف، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 57 ـ 63. وكذلك انظر: المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.

لا مجال في الأمور الاعتقاديّة للاستدلال بالمنام؛ لأنّ الاعتقاد ينبغي أن يكون عن يقينٍ تامٍّ، والمنام لا يوفّر حتّى الاطمئنان، فضلًا عن اليقين، فالمنام في نظريّة المعرفة ليس من أدوات معرفة الحقيقة والواقع.

إنّ الرؤيا والمنام طرقٌ لمعرفة الحقيقة مختصّةٌ بالأنبياء والأئمّة المعصومين عليهم السلام، فالأنبياء رؤياهم وحيٌ[1]، وهٰذا ما صرّح به القرآن الكريم، كما قال تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي القُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾[2].

1ـ روى الشيخ الطوسيّ رحمه الله قال: «حدّثنا ابن الصلت، قال: أخبرنا ابن عقدة، قال: أخبرنا عليّ بن محمّدٍ الحسينيّ، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عيسى، قال: حدّثنا عبيد الله بن عليٍّ، قال: حدّثنا عليّ بن موسى، عن أبيه، عن جدّه، عن آبائه، عن عليٍّ عليه السلام قال: رؤيا الأنبياء وحيٌ». [الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الأمالي، ص 338، المجلس 12، ح 29.

2ـ سورة الإسراء: 60.

﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[2].

فالمعصومون محدّثون ومناماتهم واقعيّةٌ، أمّا بقيّة الناس فمناماتهم تقسّم إلى عدّة أقسامٍ؛ لذا جاء في الرواية عن بريد بن معاوية العجليّ، قال: «كان حمزة بن عمارة الزبيديّ ـ لعنه الله ـ يقول لأصحابه: إنّ أبا جعفرٍ عليه السلام يأتيني في كلّ ليلةٍ، ولا يزال إنسانٌ يزعم أنّه قد أراه أيّاه، فقدّر لي أني لقيت أبا جعفرٍ عليه السلام فحدّثته بما يقول حمزة، فقال: كذب عليه لعنة الله! ما يقدر الشيطان أن يتمثّل في صورة نبيٍّ ولا وصيّ نبيٍّ»[3].

1ـ سورة الصافّات: 104 و105.

2ـ سورة الفتح: 27.

3ـ الطوسيّ، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّيّ)،

ثالثًا: الاستخارة

فقد أحال كلّ من يسأله عن دعوته إلى الاستخارة، فيقول للسائل استخر الله في قضيّتي! فهو يعدّ الاستخارة من طرق معرفة الحق والواقع[1].

النقد

إنّ الاستخارة من الأمور المتّفق عليها بين المذاهب مطلقًا[2]، ولٰكنّ مورد الاستخارة في الأمور الحياتيّة الّتي يتحيّر فيها الإنسان، دون الموضوعات الدينيّة في الإسلام سواءٌ العقديّة أو الشرعيّة، فإنّه لا مجال للخيرة فيها، فلا يستخير المؤمن أيصلّي أم لا؟! ولا يستخير لتحديد موضع القبلة، أو لصيام شهر رمضان وغير ذٰلك، هٰذا في الأمور الفرعيّة.

ص 304.

1ـ انظر: أبو رغيفٍ، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 65؛ المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.

2ـ متّفقٌ عليها بشكلٍ عامٍّ، وإلّا فإن هناك اختلافًا في التفاصيل والكيفيّات، ولكنّهم مجمعون على أنّها للأمور الدنيويّة.

وأمّا في الأمور العقديّة، فليس من حقّه أن يستخير على التوحيد أو الشرك، ولا في أن يؤمن بالنبيّ محمّدٍ ﷺ أو لا يؤمن، أو في أن يتّبع وصيّه أمير المؤمنين عليه السلام من بعده أو لا يتّبعه. والقضية المهدويّة وكلّ قضيّةٍ ذات شأنٍ عقديٍّ لا يجوز أن يستخير فيها المؤمن، فلا يجوز أن يستخير للتعرّف على شخص الإمام المهديّ عليه السلام لو شكّ فيه مثلًا، بل لا يوجد موضوع للاستخارة هنا، وحتّى مشركو قريش لم يلجؤوا إلى الاستخارة في نبوّة النبيّ الأعظم ﷺ، رغم أنّهم كانوا يعملون بها في الجاهليّة؛ لأنّهم علموا أنّ هٰذه القضيّة ليست قابلةً للاستخارة، فما الاستخارة في واقعها إلّا دعاءٌ وطلبٌ للخير من الله في أمرٍ معيّنٍ؛ ولذا لا تعدّ الاستخارة من طرق الوصول إلى المعرفة في نظريّة المعرفة[1].

رابعًا: رواية المهديّين

1ـ لمزيدٍ من التفاصيل حول ذٰلك راجع: نظريّة المعرفة والمنهج العقليّ، الدكتور أيمن المصري، ص 19؛ السبحاني، جعفر، بقلم: حسن محمد مكي العاملي، نظريّة المعرفة، ص 136 وما بعدها.

من الأساليب الّتي سلكها مدّعو المهدويّة أسلوب الاستدلال بالروايات الضعيفة والغريبة، الّتي لم يعتمد عليها العلماء، ولا تصمد أمام التحقيق السنديّ والدلاليّ. ومنها هٰذه الرواية الّتي يطلقون عليها (رواية الوصيّة) الّتي ذكرها الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب (الغيبة).

وهي ضمن ما يعرف بـ (روايات الآحاد) الّتي لا تفيد إلّا الظنّ[1]، في مقابل الروايات المتواترة الّتي تفيد اليقين. ويؤخذ بروايات الآحاد إذا أفادت الظنّ في فروع الدين والمسائل الشرعيّة، ولا يأخذون بها في المسائل العقديّة؛ إذ إنّ العقيدة تتطلّب القطع واليقين[2].

1ـ تقرّر في علم أصول الفقه أنّه ينبغي أن يكون الظنّ قد قامت الحجّة على اعتباره، وإلّا فإنّ الظنّ بما هو ظنٌّ لا اعتبار له.

2 ـ انظر: الآخوند الخراسانيّ، محمدكاظم، كفاية الأصول، ص 329؛ النائينيّ، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقيّ، تحقيق: رحمة الله الأراكي، ج 3، ص 324.

متن الرواية

روى الشيخ الطوسيّ رحمه الله في (الغيبة): أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي

عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سُفْيَانَ الْبَزَوْفَرِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ سِنَانٍ الْمَوْصِلِيِّ الْعَدْلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَلِيلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِصْرِي عَنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ الْبَاقِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِي الثَّفِنَاتِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ الزَّكِيِّ الشَّهِيدِ عَنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا

وَفَاتُهُ لِعَلِيٍّ عليه السلام: يَا أَبَا الْحَسَنِ، أَحْضِرْ صَحِيفَةً وَ دَوَاةً، فَأَمْلَأَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَصِيَّتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى هٰذا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: يَا عَلِيُّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا وَمِنْ بَعْدِهِمْ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا، فَأَنْتَ يَا عَلِيُّ أَوَّلُ الِاثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا، سَمَّاكَ اللهِ ـ تَعَالَى ـ فِي سَمَائِهِ عَلِيًّا الْمُرْتَضَى وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

وَالصِّدِّيقَ الْأَكْبَرَ وَالْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ وَالْمَأْمُونَ وَالْمَهْدِيَّ فَلَا تَصِحُّ هٰذه الْأَسْمَاءُ لِأَحَدٍ غَيْرِكَ يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَصِيِّي عَلَى أَهْلِ بَيْتِي حَيِّهِمْ وَمَيِّتِهِمْ، وَعَلَى نِسَائِي فَمَنْ ثَبَّتَّهَا لَقِيَتْنِي غَدًا وَمَنْ طَلَّقْتَهَا، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهَا، لَمْ تَرَنِي وَلَمْ أَرَهَا فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ، وَأَنْتَ خَلِيفَتِي عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي.

فَإِذَا حَضَرَتْكَ الْوَفَاةُ فَسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِيَ الْحَسَنِ الْبَرِّ الْوَصُولِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِيَ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ الزَّكِيِّ الْمَقْتُولِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ ذِي الثَّفِنَاتِ عَلِيٍّ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُوسَى الْكَاظِمِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيٍّ الرِّضَا، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الثِّقَةِ التَّقِيِّ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيٍّ النَّاصِحِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ الْفَاضِلِ، فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَحْفَظِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام، فَذٰلك اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا،

ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا (فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ) فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ أَوَّلِ الْمُقَرَّبِينَ لَهُ، ثَلَاثَةُ أَسَامِيَ اسْمٌ كَاسْمِي وَاسْمِ أَبِي، وَهُوَ عَبْدُ اللهِ وَأَحْمَدُ، وَالِاسْمُ الثَّالِثُ الْمَهْدِيُّ هُوَ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ[1].

النقد

سند الرواية [2]

لا يخفى أنّ الدراسات الحوزويّة دراساتٌ تخصّصيّةٌ جدًّا، ولا يخوض في الروايات والاستدلال بها والنقض عليها إلّا أصحاب التخصّص في هٰذا المجال. وهٰذه الرواية طبقًا لأصول علم الرجال في غاية الضعف، وكون الرواية مذكورةً من قبل عالمٍ كبيرٍ كالشيخ الطوسيّ لا يدلّ على صحّتها واعتبارها ، فهٰذه كتب الحديث لدينا مملوءةٌ بالروايات، فهل نأخذ بها

1ـ الطوسيّ، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 150 و151.

2 ـ سند الرواية مصطلحٌ تخصّصيٌّ ـ يشير إلى التحقيق الرجاليّ، أي دراسة الرجال الّذين رووا الرواية، والعلم الّذي يدرس أسانيد الروايات هو علم الرجال.

كلّها؟! أو نأخذ بسياقاتٍ معرفيّةٍ وعلميّةٍ ذات طابعٍ رصينٍ في التخصّص، وقنواتٍ تسير فيها الرواية؛ وصولًا للحكم عليها بالصحّة والاعتبار من عدمه؟

وإذا كان كلّ أحدٍ يقرأ روايةً كي يتديّن وفق مفادها، فلنغلق إذن باب الاجتهاد والعلم، ونقتصر على القراءة السطحيّة، وهكذا بالنسبة للطبّ، فليرجع كلّ واحدٍ لكتب الطبّ ويترك مراجعة الأطبّاء.

إنّ المتأمّل من أهل الاختصاص في هٰذه الرواية يجد أنّها في غاية الوهن والضعف، فالسند المذكور يحتوي على من يُطلق عليهم (المجاهيل)، وهم الّذين لم يرد لهم ذكرٌ في كتب الرجال، فلم يمدحوا ولم يقدحوا.

وضعف السند يبدأ من عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل؛ إذ لا مشكلة في قوله (جماعة)؛ لأنّ الجماعة ثقاتٌ بلا إشكالٍ، وكذا (الحسين بن علي بن سفيان البزوفريّ) وهو من أجلّة

الأصحاب؛ إذ قال عنه النجاشيّ «**شيخٌ، ثقةٌ، جليلٌ من أصحابنا**»[1].

أمّا أوّل المجاهيل عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل، فمشكلته أنّه لم يتمّ ذكره في كتب الرجال لا بمدحٍ ولا قدحٍ. ولقد ركّز جماعةٌ المدعي على هٰذه الشخصيّة، وحاولوا أن يجدوا لهم مخرجًا من هٰذا الانسداد العلميّ الرجاليّ، فعدّوا وصف (العدل) الّذي جاء في نهاية اسمه صفة مدحٍ له.

وتحقيق حاله هو أن نقول: إنّ هٰذه المفردة قد تكون ضمن اسمه الكامل، أمّا احتمال كون وصف العدل توثيقًا فليس دقيقًا؛ لأنّ المتعارف والمشهور عند ذكر الرواة في سلسلة السند أنّ لا تذكر الأوصاف، بل تذكر الأسماء كما في باقي أفراد سند رواية الوصيّة، إذ وردت أسماؤهم جميعًا خاليةً من التوصيف، فذكر هٰذا بخصوصه على نحو التوصيف خلاف الظاهر.

1ـ النجاشيّ، أبو العباس أحمد بن عليٍّ، أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشيّ)، ص 68.

هٰذا مضافًا إلى أنّـه إذا ذكـر التوصـيف فإنّـه يـرد في أوّل السند، ويعبّر عنه بالثقة عادةً فيقال مثلًا: عن الثقة محمّد بن العبّاس بن مروان[1] وهٰكذا، بالإضـافة إلى أنّ العـدل لـو كان وصفًا لهٰذا الراوي لنصّ عليه الرجاليّون في كتـبهم، ولمـا كان من المجاهيل، في حين أنّهـم لـم يـذكروه في كتـبهم، بـل إنّ الشيخ الطوسيّ نفسه لم يذكره في رجاله، مع أنّه هو الّذي نعته بذٰلك حسب ما يدّعون!

وعلى فرض كون تعبير (العـدل) صـفة مـدحٍ، فهـو مجـرّد احتمالٍ فقط لا يمكن الجزم به إلّا مع القرينة القطعيّة[2]. ومع كونه مجرّد احتمالٍ يكون هٰذا اللفظ مجملًا يدور أمره بـين أن يكون صفة مدحٍ أو لقبًا لصاحبه؛ ولذلـك لا يحـتجّ بـه لـكلّ واحدٍ من هٰذين الاحتمالين.

1ـ راجع: المجلسيّ، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 14، ص182؛ ابـن طاووس، رضيّ الدين عليٌّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسسـة دار الكتـاب (الجزائـريّ)، الطبعـة الأولى، ربيـع الثـاني 1413 هـ.

2ـ إنّ مصطلح (القرينة القطعيّة) يدلّ على وجـود مـا يشـير إلى معـنى محدّدٍ عند الشكّ والاحتمال بين عدّة معاني أو احتمالاتٍ.

وعلى فرض التسليم بكونه وصفًا فمع ذٰلك لا يمكن الأخذ بالرواية لوجود الإشكال في باقي رواة السند.

وأمّا الراوي الآخر ـ وهو عليّ بن الحسين ـ فهو مشتركٌ بين الثقة وغيره، فعلى مدّعي صحّة السند أن يميّز المقصود به حتّى يصحّ الاستناد إليه.

وأمّا أحمد بن محمّد بن الخليل وجعفر بن أحمد المصريّ والحسن بن عليٍّ ووالده (عليّ بن بيان بن سيّابة المصريّ) فهم مهملون في كتب الرجال لم يتمّ ذكرهم.

وبذٰلك ننتهي إلى أنّ أكثر رواة هٰذه الرواية مجاهيل ومهملون، فالرواية ساقطةٌ عن الاعتبار من ناحية السند، ولا يمكن الاعتماد عليها.

دلالة الرواية

يمكن الإشارة إلى ضعف الرواية من خلال عدم قبول العلماء من أهل الخبرة بهٰذه الرواية؛ لغرابتها ومخالفة المشهور لها، كالحرّ العامليّ حيث قال: «حديث الاثني عشر بعد الاثني عشر: اعلم أنّه قد ورد هٰذا المضمون في بعض الأخبار، وهو لا يخلو من غرابةٍ وإشكالٍ، ولم يتعرّض له أصحابنا إلّا النادر

منهم على ما يحضـرني الآن، ولا يمكن اعتقاده جزمًا قطعًـا؛ لأنّ ما ورد بذٰلك لم يصل إلى حدّ اليقين، بل تجويزه احتمـالًا على وجه الإمكان مشكلٌ؛ لما ياتي ـ إن شـاء الله تعـالى ـ مـن كثرة معارضه»[1].

وكذٰلك نجد العلّامة المجلسيّ يـرد أمثـال هٰـذه الروايـات ويقول: «هٰذه الأخبار مخالفةٌ للمشهور، وطريق التأويل أحـد وجهين:

أن يكون المراد بالاثني عشر مهديًّا أنّ النـبيّ ﷺ وسـائر الأئمّـــة سوى القائم عليه السلام بأن يكون ملكهم بعد القائم عليه السلام، وقـد سبق أن الحسن بن سليمان أوّلها بجميع الأئمّة، وقـال برجعـة القـــائم عليه السلام، وبه أيضًا يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة الّتي وردت في مدّة ملكه عليه السلام.

1ـ العامليّ، محمّد بن الحسن، الفوائد الطوسيّة، ص 115.

أن يكون هٰؤلاء المهديّون من أوصياء القائم، هادين للخلق في زمن سائر الأئمّة الّذين رجعوا؛ لئلّا يخلو الزمان من حجّةٍ، وإن كان أوصياء الأنبياء والأئمّة أيضًا حججًا، والله ـ تعالى – يعلم»[1].

أي أنّ أقصى ما يمكن أن يقال إنّ هٰؤلاء المهديّين ما هم إلّا قادةٌ كبارٌ بلغوا مراحل عاليةً في تهذيب أنفسهم وفهم دينهم؛ فاستحقّوا أن يكونوا هداةً للأمّة بعد أهل البيت عليهم السلام.

وعليه فالرواية إذا خالفت المشهور يعرض عنها تمسّكًا بقول الإمام الباقر عليه السلام عندما سئل عن الخبرين المتعارضين المرويين عنهم عليهما السلام فقال: «خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذّ النادر»[2].

ملاحظاتٌ حول تطبيق الرواية على المدّعي

1ـ المجلسيّ، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 53، ص 149.
2ـ العامليّ، محمّد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج 1، ص 157.

بالإضافة إلى المشكلة السنديّة والدلاليّة العامّة في الروايـة، فإنّ هناك مشاكل أخرى في تطبيق هٰـذه الروايـة على المـدّعي، ومن أهمّها:

أوّلًا: الرواية أشـارت إلى أنّ المهـديّين يجيئـون بعـد وفـاة الإمـام المهديّ عليه السلام ، أمّـا مـدّعي اليمانيّـة فقـد جـاء قبـل ظهـور الإمام[1]، هٰذا مضافًا إلى اضطراب المدّعي وتخبّطـه في دعـواه، فهو يدّعي من جهةٍ أنّه مبعوث الإمام، ومن جهةٍ أخرى يدّعي أنّه وصيّه، وهٰذان الأمران لا يجتمعان؛ لأنّ المبعوث سابقٌ أو مقارنٌ، والوصيّ لاحقٌ!

ثانيًا: أكّدت بعض الروايات أنّ الإمام الحسـين عليه السلام هـو الّذي يتسلّم مهامّ قيادة الأمّة بعد وفاة الإمـام الحجّـة عليه السلام ، وليس أولاد الإمام الحجّة عليه السلام ، منهـا مـا ورد عـن الإمـام الصادق عليه السلام: «فإذا استقرّت المعرفة في قلـوب المـؤمنين أنّـه الحسين، جاء الحجّة المـوت، فيكـون الّذي يغسّـله ويكفّنـه

1ـ انظر: الخباز، ضياء، المهدويّة الخاتمة، ج 2، ص 96.

ويحنّطه ويلحده في حفرته الحسين بن عليّ، ولا يلي الوصيّ إلّا الوصيّ»[1].

ثالثًا: أنّ هناك بعض الروايات توضّح أن لا عقب للإمام المهديّ حين وفاته، فالإمام الرضا عليه السلام يذكّر السائل بشيءٍ يبدو من خلال الرواية أنّه معروفٌ بين شيعتهم، بأنّ كلّ إمامٍ يكون له عقبٌ إلّا آخرهم، وأنّ الإمام الحسين عليه السلام هو الّذي يتولّى تجهيزه وخلافته.

فعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ قَالَ: «دَخَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ إِمَامٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ إِنِّي سَمِعْتُ جَدَّكَ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَقُولُ: لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِبٌ، فَقَالَ: أَنَسِيتَ يَا شَيْخُ أَوْ تَنَاسَيْتَ؟ لَيْسَ هٰكَذَا قَالَ جَعْفَرٌ عليه السلام، إِنَّمَا قَالَ جَعْفَرٌ عليه السلام لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِبٌ إِلَّا الْإِمَامُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَيْهِ

1ـ الكافي، الكليني، ج8, ص 206.

الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، فَإِنَّهُ لَا عَقِبَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هٰكَذَا سَمِعْتُ جَدَّكَ يَقُولُ»[1].

رابعًا: أنّ الرواية تنصّ على تسليم الوصيّة من قبل الإمام المهديّ عليه السلام إلى ابنه عند موته، فإذا سلّمها كان التكليف على الناس باتّباعه، وأمّا قبل التسليم فالأمّة غير مكلّفةٍ باتّباعه، حتّى على فرض معرفته وثبوت بنوّته له عليه السلام، فضلًا عن القطع بعدم ثبوت بنوّته كما هو شأن مدّعي البنوّة، هٰذا مضافًا إلى أنّ بنوّة ابنه # إمّا تثبت عن طريق الإمام عليه السلام نفسه إذا عرّفه للأمّة، أو أقرّه على دعواه البنوّة، أو كانت بنوّته ثابتةً بالشهرة والتسالم وعدم إنكار الإمام، كما هو الشأن في انتساب الناس لآبائهم بشكلٍ طبيعيٍّ، والمدّعي للبنوّة اليوم لم تثبت بنوّته بأحد هٰذه الأمور المتعارفة، ولا يملك إلّا الادّعاء لا غير؛ ولذٰلك فعليه أن يصبر حتّى يظهر الإمام # ويوصي له، فيكلّف الناس آنذاك باتّباعه، أمّا قبل فعليّة الوصيّة فلا

1ـ الغيبة، الطوسي، ص224.

تكليف باتّباعه كما هو مقتضى الوصيّة، فالوصيّة تثبت خلاف دعوى مدّعيها، فهي عليه لا له.

خامسًا: أنّه قد ورد في الرواية أنّ ابن الإمام له ثلاثة أسماءٍ، وأمّا المدّعي فله اسمٌ واحدٌ فقط، كما أنّ اسم أبيه لا يطابق اسم أبي الإمام، مضافًا إلى أنّ مجرّد التطابق الاسميّ لا يكفي لإثبات المدّعى، وإلّا لانفتح الباب لكلّ مدّعٍ إذا طابق اسم صاحب الوصيّة، بل لا بدّ من ثبوت بنوّته بالقطع واليقين كما في سائر الموارد، سيّما في مثل هٰذه القضايا الّتي يترتّب عليها أمر الدين.

سادسًا: أنّ المشكلة في عصرنا هي غيبة الإمام #، بحيث لا يمكن الوصول إليه، فإذا كان المبعوث عنه غائبًا مختفيًا أيضًا مثله، ولا يعرف مكانه إلّا خاصّته، بل لا يعلم أنّه حيٌّ أو ميّتٌ فلم يُنتفع حينئذٍ من وجوده للأمّة، ولم تحصل الغاية من بعثته، فالمبعوث لا بدّ أن يكون ممثّلًا عمّن بعثه ويراه المبعوث إليه، ويلتقي به ويتأكّد من صحّة دعواه، وإلّا لانتفت الحكمة من بعثته سيّما مع طول الغيبة، هٰذا على فرض بقائه حيًّا بامتداد الغيبة، ولا يقاس أمره على إيماننا

بالإمام الغائب # ؛ لأنّ أمامته عليه السلام ثابتةٌ لنا بالدليل القطعيّ فلا تضرّ بغيبته الّتي لها وجوهٌ من الحكمة نصّت عليها الروايات.

ضرورة تحصين الأمّة

من الضروريّ لشبابنا وأجيالنا الصاعدة وكلّ قطّاعات مجتمعنا أن تتسلّح بالوعي والثقافة الدينيّة اللازمة، وأن ترفع من مستوى المناعة الفكريّة لصدّ الشبهات والتيّارات الوافدة، فإنّ أمر الدين والمعتقد لا يدانيهما شيءٌ في الأهمّيّة؛ ولذا ورد في الدعاء: «اللّهمّ لا تجعل مصيبتنا في ديننا»[1]؛ فلا بدّ

1ـ مقطعٌ من دعاءٍ روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «اللّهمّ اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلّغنا به جنّتك، ومن اليقين ما يهوّن به علينا مصيبات الدنيا، ومتّعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوّتنا ما أحييتنا، واجعله (واجعلها) الوارث منّا، واجعل ثأرنا على من ظلمتنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همّنا ولا مبلغ علمنا، ولا تسلّط علينا من لا يرحمنا». [الأحسائيّ، ابن أبي جمهورٍ، عوالي اللئالي، ج1، ص159]

للناس ـ سيّما الشباب ـ من اتّخاذ ثلاث خطواتٍ لتحصين أنفسهم من الانزلاق الفكريّ والعقديّ:

الخطوة الأولى: رفع المستوى الثقافيّ والوعي الفكريّ فيما يرتبط بالقضيّة المهدويّة من خلال المطالعة التحقيقيّة.

الخطوة الثانية: رفع القدرة على تحليل الأفكار وكشف المزيّف منها، وذٰلك لا يكون إلّا من خلال تنظيم عمليّة التفكير؛ إذ إنّ التفكير نوعان: التفكير المنضبط والمنظّم، والتفكير الفوضويّ والعشوائيّ، وهٰذا ما يحتاج إلى دراسةٍ أو مشاركةٍ في دوراتٍ من قبل متخصّصين في الجانب الفكريّ.

الخطوة الثالثة: ينبغي على المؤمن طبقًا لمدرسة أهل البيت عليهم السلام الرجوع لمن نصّبهم الإمام عليه السلام نوّابًا له في زمن الغيبة الكبرى، وهم مراجع التقليد وحكّام الشرع، فهم المأمن من الوقوع في مخالفة الشريعة، والشيعة منذ بدء الغيبة الكبرى وإلى اليوم يرجعون في أمورهم الفرديّة والجماعيّة إلى مراجع التقليد، فهم المأمن والملاذ في كلّ ما يطرأ على الأمّة من فتنٍ ومستجدّاتٍ، وهٰذا ما حفظ كيانهم من الضياع والتيه في مسارب وتيّاراتٍ مختلفةٍ، والقضيّة المهدويّة تمسّ شغاف قلب الدين لخطورتها وأهمّيّتها؛ فلا بدّ من الرجوع

للعلماء الأفذاذ ومراجع التقليد، والانتهال من نمير علومهم، والاستضاءة بتوجيهاتهم فيما يطرح في الساحة من أمورٍ تخصّ هٰذا الموضوع.

ولقد أكّد أهل البيت عليهم السلام على هٰذا الدور المهمّ من خلال سيرتهم وأحاديثهم، لا سيّما الإمامين العسكريّين عليهما السلام من أجل تمهيد ذهنيّة الأمّة على مسألة القيادة المعصومة الغائبة.

فهناك رواياتٌ كثيرةٌ تحثّ المؤمنين على الرجوع إلى أهل العلم، نذكر رواية «العلماء ورثة الأنبياء»[1] نموذجًا، أو ما جاء عن الإمام العسكريّ عليه السلام: «فأمّا من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه، حافظًا لدينه، مخالفًا لهواه، مطيعًا لأمر مولاه، فللعوامّ أن يقلّدوه»[2].

وهي رواياتٌ واضحة الدلالة على ضرورة اتّباع العلماء الّذين تتوفّر فيهم الجوانب العلميّة والعمليّة.

1ـ الكلينيّ، محمّد بن يعقوب، الكافي، ج 1، ص 34.

2ـ الطبرسيّ، أحمد بن عليٍّ، الاحتجاج، ج 2، ص 263.

بالإضافة إلى الوجدان الداعي إلى الرجوع إلى أهل الخبرة في كلّ علمٍ أو فنٍّ أو صناعةٍ، وأهل الخبرة والدراية في الأمور الدينيّة هم العلماء الأتقياء العاملون الربّانيّون الّذين تطمئنّ النفس في الركون إليهم، ولا سيّما في أيّام الفتن؛ ولذلك فلا داعي للعجلة فيما يخصّ الدين ولا بدّ من التروّي حتّى يتبيّن الحقّ من الباطل.

وهنا يجدر الالتفات إلى مسألةٍ، وهي أنّه عندما تبتدع دعوةٌ معيّنةٌ وتريد أن تحرف الناس، فلا بدّ من الوقوف ضدّها وعدم السكوت عليها، ولٰكنّ المؤسف أنّ هناك رأيًا ينتشر في الأوساط مفاده البناء على ترك صاحب البدعة وشأنه وجماعته؛ لأنّه سرعان ما تنتهي دعوته، مع أنّ الواقع والتاريخ يكذّب هٰذا الرأي، فهٰذه الأديان المبتدعة تملأ الأرض منذ آلاف السنين، ودعوة النميريّ مثالٌ واضحٌ على ما نقول؛ إذ لا تزال دعوته مستمرّةً بين بعض الشعوب حتّى اللحظة.

ولا بدّ من تـذكير القـارئ الكـريم أن يتنبّـه للمـدّعيات الكثيرة في الساحة، ويضع كلّ دعوةٍ في ميزان العقل والمنطق، وأن لا ينساق في ركاب الرجال، فلا يعـرف الحـقّ بالرجـال[1]، وأن لا تغرّه الظواهر والمزيّنات الخارجيّـة والشـهرات الكاذبـة والخادعة.

1ـ قال الحارث بن حوطٍ الليثيّ لعليٍّ عليه السلام: «أترى أنّ طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطلٍ؟ فقال عليٌّ: يا حارث أنت ملبوسٌ عليك، إنّ الحقّ والباطل لا يعرفان بأقدار الرجال، وبإعمال الظـنّ، اعـرف الحـقّ تعـرف أهلـه، واعـرف الباطـل تعـرف أهلـه». [أنسـاب الأشراف، البلاذريّ، ج 2، ص239]

الخاتمة

أوّلًا: توصّلنا بما لا مجال للشكّ فيه أنّ القضيّة المهدويّة من أكثر القضايا عرضةً للانتهاك والاستغلال على مدى التاريخ، وشهدت أدعياء كثرًا في الغيبتين، وسوف لا يتوقّف هٰذا التزوير طالما نعيش صراع الحقّ والباطل إلى ظهور صاحب العصر أرواحنا له الفداء.

ثانيًا: أنّ هٰؤلاء الأدعياء يتوسّلون بالخرافة والكذب في الدعوة لأنفسهم، وقد ذكرنا نماذج منهم في عصر الغيبة الصغرى، كالشريعيّ وابن أبي عزاقر وآخرين.

وقد ظهر لدينا في عصر الغيبة الكبرى أدعياء، ولٰكن تعمّدنا عدم ذكرهم كلّهم وركّزنا البحث على المدّعي المعروف باليمانيّ.

ثالثًا: يعتمد المدّعي وجماعته على وسائل خرافيّةٍ أيضًا لنشر دعوته، وهي (ادّعاء المعاجز، الاستخارة، الأحلام)، وكذٰلك الاستدلال بالروايات الضعيفة والغريبة وحرف الروايات عن ظاهرها.

رابعًا: أنّ هٰذه الوسائل المدّعاة ليست من الأدوات المعرفيّة في إثبات العقيدة والاستدلال عليها.

خامسًا: ذكرنا نموذجًا روائيًّا ليكون مثالًا على استدلالهم بالروايات الضعيفة والغريبة، وهي الرواية الّتي يطلقون عليها رواية الوصيّة، وقمنا ببيان حقيقتها وأنّها ضعيفةٌ سندًا ودلالةً.

سادسًا: تمّ التأكيد على ضرورة رجوع الناس عامّةً إلى علماء الأمّة من الصائنين لأنفسهم المخالفين لهواهم.

سابعًا: أشرنا إلى ضرورة التصدّي للظواهر الفكريّة المنحرفة من قبل المعنيّين ووأد الفتن في رحمها.

المصادر

1. ابن حجر الهيتميّ، أحمد، الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركيّ وكامل محمد الخراط، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، مقدّمة ابن خلدون، تصحيح أبي عبد الله السعيد المندوه، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2010، بيروت – لبنان.
3. ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم ـ إيران، الطبعة الثانية، 1404 هـ.
4. ابن طاووس، رضيّ الدين عليّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسّسة دار الكتاب (الجزائري)، الطبعة الأولى، ربيعٌ الثاني 1413 هـ.
5. ابن عربيٍّ، الفتوحات المكّيّة، دار صادر، بيروت – لبنان.
6. ابن ماجة، عبدالله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

7. أبو رغيف، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانية، إصدارات أنصار الإمام المهدي، العدد (178)، الطبعة الأولى، 1434هـ.
8. الأحسائيّ، ابن أبي جمهورٍ، عوالي اللئالي، ج 1، ص 159، تقديم: شهاب الدين المرعشيّ، تحقيق: مجتبى الحسينيّ، الطبعة الأولى ، مطبعة سيّد الشهداء – قمّ، 1983 م.
9. الأخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الاصول، تحقيق: مؤسسة ال آلبيت عليهم السلام لاحياء التراث، الطبعة الاولى، قم، 1409.
10. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ودار المعارف بمصر، 1959م.
11. الراونديّ، قطب الدين، الخرائج والجرائح، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ ـ قمّ المقدّسة، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
12. الطبرسيّ، أحمد بن عليٍّ، الاحتجاج، توثيقات وملاحظات: محمدباقر الخرسان، مطابع النعمان ـ النجف الأشرف، 1966.
13. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّيّ)، تصحيح وتعليق: ميردامـاد الاستربادي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، 1404 هـ، قم.

14. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسّسة البعثة، دار الثقافة ـ قم، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

15. الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، تصحيح: عباد الله الطهراني، علي أحمد الناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة ـ قم المشرفة، الطبعة الثالثة، 1425هـ.

16. العاملي، حسن محمد مكي، الإلٰهيّات، تقرير بحث الشيخ جعفر سبحاني، الدار الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، 1989 م.

17. العاملي، حسن محمد مكي، نظريّة المعرفة، محاضرات الشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، 1424هـ.

18. العامليّ، محمد بن الحسن الحرّ، الفوائد الطوسيّة، حقّقه وعلّق عليه: مهدي اللاجوردي، محمد درودي، قمّ ـ إيران، 1403هـ.

19. العامليّ، محمّد بن الحسن الحرّ، وسائل الشيعة، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث ـ قمّ، الطبعة الثانية، 1414هـ.

20. العقيلي، ناظم، البلاغ المبين – الحلقة الثانية – (الرؤيا حجّةٌ)، موقع السيّد أحمد الحسن وصيّ ورسول الإمام المهديّ # واليمانيّ الموعود (كذا).

21. العقيلي، ناظم، لعلّكم تهتدون، إصدارات أنصار الإمام المهديّ #، العدد (55)، الطبعة الأولى، 29 صفر 1428هـ.

22. الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران، الطبعة الخامسة، 1984.

23. المجلسيّ، محمّدباقر، بحار الأنوار، تحقيق: محمدباقر البهبودي، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت، الطبعة الثالثة المصحّحة، 1983.

24. المصري، أيمن، أصول المعرفة والمنهج العقليّ، المركز الثقافيّ العربيّ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء – المغرب، بيروت – لبنان، 2010 م.

25. المغربي، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، إصدارات أنصار الإمام المهديّ، العدد (180)، الطبعة الأولى، 1434 هـ.

26. النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقي ﵀، تحقيق: رحمة الله الاراكي، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة، 1406 هـ.

27. النجاشيّ، أبو العبّاس أحمد بن عليٍّ، أسماء مصنّفي الشيعة، (رجال النجاشيّ)، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين بقمّ المشرّفة.

28. http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra

29. https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg

ية

المحتويات

كلمة المؤسّسة..... 5
المقدّمة..... 9
رسوخ العقيدة المهدويّة..... 11
أدعياء المهدويّة..... 12
خرافات أدعياء الغيبة الصغرى..... 14
أوّلًا: الشريعيّ..... 14
ثانيًا: محمّد بن نصيرٍ النميريّ..... 16
ثالثًا: أبو طاهرٍ محمّد بن عليّ بن بلالٍ..... 17
رابعًا: ابن أبي العزاقر..... 19
الوسائل الخرافيّة في إثبات ادّعاءات المهدويّة..... 21
أوّلًا: المعجزة..... 22
النقد..... 25
ثانيًا: المنامات..... 26
النقد..... 27
ثالثًا: الاستخارة..... 30
النقد..... 30

المحتويات 59

رابعًا: رواية المهديّين..... 31
متن الرواية..... 33
النقد..... 35
سند الرواية..... 35
دلالة الرواية..... 39
ملاحظاتٌ حول تطبيق الرواية على المدّعي..... 41
ضرورة تحصين الأمّة..... 46
الخاتمة..... 51
المصادر..... 54
المحتويات..... 58